كلية الحقوق

مدى مشروعية التدخل الأجنبى

فى ليبيا

" دراسة فى ضوء مبادئ

وأحكام القانون الدولى العام "

الباحث

حسام محمد خليفة المجدوب

المقدمة

شهدت ليبيا كغيرها من دول المنطقة موجة التغيير عن طريق الاحتجاج والتمرد والمطالبة بإسقاط الانظمة القائمة التي تحكم هذه الدول لفترة من الزمن فكان الرأي والقرار الفاصل للمتمردين في نهاية الامر، حيث انهم خرجوا في ليبيا علي غير العادة ضاربين كل القوانين الداخلية في ليبيا والاعراف السابقة عرض الحائط علي قلب رجل واحد يطابون بإسقاط نظام حكم العقيد معمر القذافي.

وقد كانت هناك مجموعة من التراكمات والدوافع الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب الي اعلان انتفاضته والمتمثلة بالكبت السياسي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، ولعل هذا ما يفسر انطلاق الاحداث في المناطق الشرقية للبلاد

ونجد ان حركة الاحتجاجات التي حدثت في ليبيا قد طال مداها وتطورت لتصبح نزاعا مسلحا بين المعارضة والنظام ، وقد تجاوز هذا النزاع نطاق التحكم والسيطرة بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي التي التدخل من خلال قوات حلف الناتو التي حصلت علي الضوء الاخضر من الجامعة العربية ومجلس الامن.

لقد تدخلت الجامعة العربية كطرف بمساعدة المعارضين لنظام العقيد القذافي في سابقة لم تعهدها الجامعة من قبل فقد كان موقفها صريحا مباشرا من الاحداث في ليبيا بالانحياز ضد نظام العقيد القذافي ولصالح المتمردين او الرافضين او المعترضين علي هذا النظام.

وقد دعت الجامعة العربية منذ البداية الي الوقف الفوري لكافة اعمال العنف وعدم استخدام القوة ضد المظاهرات السلمية المطالبة باصلاحات سياسية.

سوف نقوم بتقسيم بحثنا بعنوان (التدخل الاجنبي في ليبيا بين المشروعية و عدم المشروعية)

الي ما يلي:

المبحث الاول: دور المنظمات الاقليمية و حلف الناتو في تصعيد و ادارة الازمة الليبية

المطلب الاول: دور الجامعة العربية وحلف الناتو في التدخل الدولي في ليبيا

المطلب الثاني: الدور الامريكي و الاوروبي في اسقاط النظام الجماهيري في ليبيا

المبحث الثاني: المواقف الدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا

المطلب الاول: موقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن

المطلب الثاني: موقف الدول العربية والغربية

المبحث الاول
دور المنظمات الاقليمية وحلف الناتو
في تصعيد و ادارة الازمة الليبية

بعد دعوة الجامعة العربية الي وقف اعمال العنف واستخدام القوة ضد المظاهرات السلمية في ليبيا تصاعد الامر بتدخل حلف الناتو عسكريا وذلك استنادا الي قرارات الجامعة العربية ثم مجلس الامن.

هذا ولقد أوكلت قيادة التدخل في ليبيا خلال المرحلة الحساسة منها الي حلف الناتو الذي كان له الدور البارز في قيادة هذه الحملة والي اسقاط نظام الحكم في ليبيا بقيادة القذافي.

سوف نقسم هذا المبحث الي مايلي:

المطلب الاول: دور الجامعة العربية وحلف الناتو في التدخل الدولي في ليبيا

المطلب الثاني: الدور الامريكي والاوروبي في اسقاط النظام الجماهيري في ليبيا

المطلب الأول
دور الجامعة العربية وحلف الناتو
في التدخل الدولي في ليبيا

وفقا لموقع ووزن ليبيا على المستوى الإقليمي والدولي، وكذلك حجم تأثيرها في السياسات الإقليمية، لما تمتلكه من موارد في مقدمتها النفط والغاز، فإن التعامل السريع مع ما حدث وتحريكه في اتجاه إسقاط نظام العقيد معمر القذافي والتخلص من شخصه، كان من أولويات الغرب (أوروبا وأمريكا)، حفاظا على المصالح الاستعمارية في هذه الدولة.

لذلك لم تقف هذه الدول الغربية مكتوفة الأيدي، وقد وظفت الحسابها المنظمة الإقليمية المتمثلة في جامعة الدول العربية والتي تنتمي إليها ليبيا، فسارعت الجامعة العربية بالمبادرة إلى تسليم الملف إلى المنظمة الدولية، لإدارتها والتحكم فيها [1] .

وهو الأمر الذي ساعد في إصدار قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، الذي يقضي بفرض حظر جوي وتفويض دولي لتنفيذ الحظر ، وهو الأمر الذي جعل للعامل الخارجي دور واضح وملموس في إدارة الشأن الليبي منذ بداية تفجر الأزمة حيث تجرأ المتمردون على نظام

---

١ انظر الباحث/ أحمد محمد القلعاوي– تأثير العوامل الخارجية في ادارة الازمة الليبية – رسالة ماجستير في العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة بورسعيد– ٢٠١١– ٢٠١٧

العقيد/ معمر القذافي، مدعومين من حلف الناتو الذي كان له من الآثار على تحريك الأزمة الليبية في الطريق الذي يتفق وتحقيق مصالح الدول الغربية.

وقد كان من البديهي أن تكون الجامعة العربية أول المتدخلين إما بإرادتها – وهي في الأصل منعدم – أو استجابة لضغوط الغرب وحلف الناتو. حيث عقدت **الجامعة** اجتماعا لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري للتباحث حول آخر المستجدات السياسية في ليبيا. وصدر القرار (٧٢٩٨) بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١م [١] بعد أقل من ثلاثة أسابيع على اندلاع الأحداث، بشأن الوضع في ليبيا.

وقد تناول القرار التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا، والدعوة إلى وقف إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين، ومطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الإعلام، وتسهيل مرور ومغادرة الأجانب، والرفض القاطع لكافة أشكال التدخل الأجنبي بليبيا، والالتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي، ودعوة جميع الدول والمنظمات الدولية وكافة المؤسسات المعنية لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي، والتأكيد على تقديم الدعم الكامل لكل من تونس ومصر وكافة الدول العربية، وضرورة استمرارية التفاوض لاتخاذ إجراءات كفيلة بوقف العنف، بما في ذلك الاتجاه لفرض حظر جوي والتنسيق بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في هذا الشأن[٢] .

والأكثر من هذا أعطت ترخيصا يقضي بعدم الممانعة لحلف الناتو بالتدخل في ليبيا تحت ستار وقف العنف الدائر في المدن المختلفة، وبحجة عدم قدرة الدول العربية المجاورة على وجه الخصوص لانشغالها بأحداثها الخارجية مثل مصر وتونس، وكذلك عدم قدرة الاتحاد الأفريقي على التدخل والتنسيق لمواجهة الأزمة والعمل على حلها.

ومن ثم فإن الجامعة العربية فتحت السبل أمام الأطراف الخارجية للتدخل، رغم أن قرارها بذلك صادر من الأمين العام (عمرو موسى)، وأن قرار مجلس الجامعة العربية في هذا الشأن، نص على رفض التدخل الأجنبي في الأزمة الداخلية، باعتبارها عملا داخلية عربيا وأفريقيا. وركز القرار على التنسيق مع الاتحاد الأفريقي، وهو ما لم يحدث على الأرض في مواجهة تطورات الأزمة المتسارعة في تلك الآونة[٣].

ثم كان التصرف الجامعة العربية هذا، أن أعطى لمجلس الأمن الفرصة للتدخل السريع.

---

[١] **انظر د/ أشرف محمد كشك، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، السياسة الدولية، عدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١م، ص ٢١، ٢٢.**

[٢] **د. محمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص٤٥، ٤٦.**

[٣] **محمد قدري سعيد، الثورة الليبية: نهاية البداية، الأهرام، ٢٣ أغسطس، ٢٠١١م.**

ويرى البعض أن موقف الجامعة العربية من أحداث ليبيا، كان موقفا غير مسبوق عما سبق أن انتهجته إزاء ثورتي مصر وتونس بانتهاج الحياد السلبي. حيث كان موقف الجامعة العربية هو خروج مفاجئ عن نهجها المألوف، واستثناء في مثل هذه الحالات. فالموقف إزاء ما حدث في ليبيا كان نقطة تحول مهمة، حين اتخذت الجامعة العربية موقفا صريحا رسميا من الأحداث في ليبيا، ينحاز إلى من يسمون ب "الثوار" ضد النظام القائم. خاصة أنها في البداية دعت إلى الوقف الفوري لكافة أعمال العنف وعدم استخدام القوة ضد المظاهرات السلمية في الدول العربية التي تشهد مظاهرات احتجاجية بإصلاحات سياسية [١].

ومع ذلك فالجامعة العربية قامت بإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة مع مختلف الأطراف الليبية، والعربية، والإقليمية والدولية المعنية بالشأن الليبي، بهدف وضع استراتيجية عربية شاملة المساعدة الأشقاء الليبيين على تحقيق المصالحة الوطنية الليبية وإعادة بناء مؤسسات الدولة بما يحقق تطلعات الشعب الليبي بجميع مكوناته وأطيافه [٢].

وقد مهدت الجامعة العربية الطريق لمجلس الأمن الدولي، لاتخاذ قراره بشأن ليبيا، رقم (١٩٧٣) في مارس ٢٠١١م، وينص على:

١. تخويل الدول الأعضاء كافة التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق التي يقطنها المدنيون المهددون بالهجمات.
٢. استبعاد استخدام قوات الاحتلال الأراضي الليبية.
٣. تشديد الحظر على تصدير الأسلحة إلى ليبيا بدعوة جميع الدول الأعضاء إلى تفتيش كافة السفن والطائرات القادمة من ليبيا أو الذاهبة إليها.
٤. توسيع تجميد الأرصدة الليبية بما فيها سلطة الاستثمار الليبية، والبنك المركزي الليبي، وشركة النفط الوطنية الليبية [٣].

وإذا كانت الجامعة العربية قد مهدت الطريق بقرارها بالسماح الحلف الناتو بالتدخل في الشأن الليبي، فإن قرار مجلس الأمن فتح الطريق بشكل واسع أمام حلف الناتو، بل أن حلف الناتو استخدم قراري الجامعة العربية ومجلس الأمن ذريعة للتدخل في الشأن الليبي، وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها، وليس ما تحتاجه ليبيا من هدوء ووقف العنف. حيث تذرع حلف

---

[١] **انظر د/ محمد بدر زايد، "الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، عدد ١٨٧ (يناير ٢٠١٢م)، ص ٦٦،٦٧ .**

[٢] **انظر د/ محمد السنوسي الداودي، "تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا"، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤م، ص ١٣١.**

[٣] **انظر د/ عمر عاشور، "الدولة الفاشلة في ليبيا"، في: ملحق السياسة الدولية، عدد ١٨٠ (يوليو ٢٠١١م)، ص ٢٣.**

الأطلسي (الناتو)، المدعوم أمريكية، بقرار مجلس الأمن، وفقا لنص قراره، للتدخل السريع، بحجة حماية المدنيين بجميع الوسائل الممكنة، وقام بشن حملة قصف جوي لعبت دورا كبيرا في مساعدة ودعم قوى المعارضة وتمكينهم بالإطاحة بالعقيد معمر القذافي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم من أن حملة الناتو، المدعومة أمريكية، قد

واجهت انتقادات قوية من روسيا والصين وبعض الدول النامية، التي قالت أن الحلف قد تجاوز التفويض الذي نص عليه قرار مجلس الأمن، فإن سقوط العقيد معمر القذافي، مثل نجاحا ظاهرية وغير مسبوق للحلف، وبسرعة كبيرة، لاسيما أن التجارب السابقة للتدخل الدولي كانت سلبية مثلما حدث في أفغانستان والعراق، الأمر الذي قاد إلى تكريس وجود الحلف في المنطقة كأداة عسكرية للتدخل في الشأن الإقليمي[1].

ثانياً: التدخل العسكري لحلف الناتو في الأزمة الليبية

لا شك أن قرار حلف الناتو بالتدخل العسكري في الأزمة الليبية، لم يكن أمرا سهلا بالنسبة للدول الأعضاء في الحلف. حيث أن تجربة تدخل الحلف في أفغانستان، كانت صعبة وخسائرها ونفقاتها كبيرة، وهي التي كانت أول تدخل خارج حدود دول الحلف في أوروبا. فضلا عن أن تجربة الحلف داخل الحدود الجغرافية في منطقة البلقان، كانت أيضأ مريرة ومضطربة، ومتخبطة، لأن المادة (٥) من ميثاق الحلف كانت تتطلب موافقة كل من أعضاء التحالف، وفي الواقع العملي فإن الأمر لم يكن يسير بل عسير للغاية.

ومع ذلك فقد كانت تجربة التدخل العسكري لحلف الناتو في الأزمة الليبية مختلفة تماما. فالتدخل العسكري للناتو كانت له مرجعية كبيرة دولية وإقليمية، منها موافقة الجامعة العربية التي سلمت الملف الليبي على طبق من ذهب للناتو، وكانت هذه الموافقة مقدمة للموافقة من مجلس الأمن بالأمم المتحدة، على التدخل تحت غطاء حماية المدنيين، لكن الهدف الأساسي كان هو إسقاط النظام الليبي وإسقاط العقيد معمر القذافي. فضلا عن أن عوامل مختلفة تدور حول مصالح الأطراف المختلفة لأعضاء التحالف، ساهمت هي الأخرى في تشجيع الحلف على التدخل العسكري. ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

---

[1] **د. خالد حنفي علي، "سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي؟"، السياسة الدولية، عدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١م، ص ١٩٢.**

١. **القبول الإقليمي والدولي لتدخل الناتو:**

صدر القرار الداعي لتدخل حلف الناتو، في الأزمة الليبية من جامعة الدول العربية في ٢ مارس ٢٠١١م، بالقرار رقم (٧٢٩٨)، ثم صدر قراران من مجلس الأمن رقمي (١٩٧٠)، (١٩٧٣)، بشأن الحالة الليبية، والقبول بتدخل حلف الناتو في ليبيا[١].

فقد تضمن قرارا مجلس الأمن الدولي بشأن الحالة الليبية، إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية. فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم ٧٢٩٨ في ٢ مارس٢٠١١، تضمن الطلب من مجلس الأمن بتحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف [٢].

ولم يتدخل حلف الناتو كمنظمة إلا في نهاية شهر مارس ٢٠١١م، أي بعد ما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة. حيث أن عددا من أعضاء الحلف الأساسيين، قد بدأوا في شن هجمات جوية على القوات العربية الليبية المسلحة. وعلى الرغم من أن تدخل الناتو في الأزمة الليبية كانت له مرجعية إقليمية الجامعة العربية)، ومرجعية دولية (مجلس الأمن الدولي، إلا أن تدخله قد أثار عددا من الإشكاليات هي:

تجاوز حلف الناتو للمهمة المطلوبة منه : حيث أن مضمون القرارات الثلاثة المشار إليها من قبل، هو فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، إلا أن الحلف قد تجاوز ذلك بقصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي، العقيد معمر القذافي وحكومته.

أ- **عدم تضمين قرارات مجلس الأمن الدولي**، بالنسبة للأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمن العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طرق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام، وهو ما لم يحدث.

وقد ركز مجلس الأمن أساسا في الحالة الليبية على قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز القوة "بروتوكول مسئولية الحماية"، الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسئولية المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد

---

[١] **انظر نصوص القرارات الثلاثة على موقع منظمة الأمم المتحدة على الرابط التالي:**

http://www.un.org/en/

وموقع الجامعة العربية على الرابط http://www.arableagueonline.org

[٢] **المرجع السابق، قرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية.**

الإنسانية. وبموجب ذلك فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي"، وهو المبرر أخلاقياً، و"التدخل القانوني"، وهي القضية التي أثيرت خلال تدخل الناتو في كوسوفا عام ١٩٩٩م، إذ وصفت عمليات الناتو بأنها غير قانونية ولكنها مشروعة. حيث تمكن أعضاء الناتو من إنقاذ شعب كوسوفا، من التطهير العرقي ولكن دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن ضد اسلوبودان ميلوسيفيتش"[١].

ب- ازدواجية المعايير **رغم** قرار الجامعة العربية، عند التدخل، حيث شاركت دول عربية خليجية هي قطر والإمارات والكويت في عمليات الناتو في ليبيا، وظهرت ازدواجية المعايير بقوة. وتمثلت هذه الازدواجية في أنه في الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، واستهداف قوات العقيد / معمر القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول على نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا في نوفمبر ٢٠١٠م. كما أنه ثارت تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى مماثلة أو أكثر سوءا من ليبيا مثل (اليمن). حيث قال أمين عام الحلف "أن الحلف ليس لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في سوريا مثلا"[٢] وأضاف أن تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوي من مجلس الأمن وقبله الجامعة العربية، ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى [٣].

إلا أن المجمل النهائي لهذه الإشكاليات الثلاث هو أن السيطرة الأوروبية على المنطقة إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، من شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك والريبة وعدم الثقة في السياسات الغربية عموما تجاه المنطقة العربية، حتى ولو كانت بغطاء دولي مدعوما بتأييد عربي [٤].

٢- التهديدات الناجمة عن تدخل الناتو في ليبيا

يمكن بلورة عدة تهديدات واجهت مصالح الدول الأعضاء في حلف الناتو، منها الدولة الفاشلة ومخاطرها، وكذلك الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية، وتنامي نشاط تنظيم القاعدة

---

[1] **Michael W. Doyle, The Folly of Protection, Foreign Affairs, March 20, 2011, p. 52-53.**

[٢] **صحيفة البيان الإماراتية، ٢١ مايو ٢٠١١م.**

[٣] **أندريس فوج راسموسن، الناتو والربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، ٣ يونيو ٢٠١١م.**

[4] **Paul Rogers, Libya's War, History's Shadow, open Democracy, 24 March 2011, pp. 30-32.**

والإرهاب في دول المغرب العربي المجاورة لليبيا، وأخيرا تهديدات أمن الطاقة. وفيما يلي شرح لكل من هذه التهديدات الأربعة:

أ- مخاطر الدولة الفاشلة

تعتبر الدول الفاشلة بمثابة تحديا لحلف الناتو، كما جاء على لسان أمينه العام بالقول "هناك تحديات ومخاطر أمنية يواجهها الحلف منها الدول الفاشلة، والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقرصنة وأمن الطاقة[١]. وهي الرؤية التي عززتها بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف، ومؤداها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها. ووفقا لذلك، فإن اهتمام الناتو يمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقا، ولاحقا للانهيار والفشل .حيث بذل الناتو الكثير من موارده في مواجهة مخاطر فشل الدولة، فإنه كان بالأحرى أن يحول دون فشلها من خلال بناء مؤسسات الدولة وترسيخها. فإن لم يحقق نجاحا في ذلك، يتدخل بعد فشل الدولة، إذا الزم الأمر ذلك، من خلال خطط لهذا التدخل [٢]. ويجسد ذلك تلك الحالة الليبية بوضوح، حيث لم يقتصر التدخل على الهدف المعلن، وهو حماية المدنيين، وإنما سوف يكون للحلف دور في بناء مؤسسات الدولة، وفقا لورقة عمل أصدرتها كلية الدفاع بحلف الناتو، ومضمونها" :أنه حتى بعد إسقاط النظام الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي ، وتسلم الثوار مقاليد الحكم، ستظل ليبيا في حاجة إلى الجهود الدولية لبناء الدولة التي عانت لعقود طويلة، افتقارا لهياكل ومؤسسات الحكم، ومن ثم فإن التخلي عن تلك الدولة وعدم تقديم الدعم اللازم البناء عناصرها الأساسية، من شأنه أن يفضي إلى حالة من الفوضى والاضطراب السياسي"[٣].

ب- مخاطر الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية

أدت تطورات الأوضاع في شمال أفريقيا بداية من العقد الثاني في القرن الحادي والعشرين، إلى تفاقم مخاطر الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، حيث أنها لم تكن جديدة أصلا، ولكن زادت خطورتها. حيث نزح الآلاف إلى إيطاليا والتي منحت بدورها تأشيرة دخول لهؤلاء إلى دول أوروبا لتخفيف الضغط عليها، الأمر الذي أدى إلى تهديدات من فرنسا وغيرها بإيقاف العمل باتفاقية "الشنجن". وقد تكمن مخاوف الدول الأوروبية من هؤلاء المهاجرين بأعداد

---

[1] **Rolf Schwarz, Preventing State Failure: A proposed Agenda for (1) Nato, in: Complex operations: Nato at War & on Margins of War, Christopher M. (Editor), Nato defense College, Rome, March 29, 2011.**

[2] **Ibid, pp. 21-22.**

[3] **NATO in Libya: The Alliance between Emergency Help and Nation Building, Nato Defense College, Rome, March 29, 2011, pp. 21-22.**

كبيرة، إلى النقل التدريجي للأفكار والمعتقدات من دول الجنوب (جنوب المتوسط)، إلى نظيرتها في شمال المتوسط، في ظل تعارض القيم بين الجانبين. فضلا عن ذلك، تدني المستوى التعليمي لدى هؤلاء المهاجرين يدفعهم إلى القبول بالعمل في أية وظائف، وهو ما يمثل ضغوطا على فرص العمل في الدول المضيفة أو المستقبلة لهؤلاء المهاجرين. وقد قدرت الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال العشرة أعوام الأخيرة بنحو (١٥٥) مليون شخص. ويعاني هؤلاء المهاجرون صعوبة الاندماج في المجتمعات الأوروبية، بالرغم من حصول أغلبيتهم على الجنسية التي تعني تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة. وبالتالي يظل هؤلاء المهاجرون في حالة من الإقصاء المجتمعي والمهني والمعنوي ولو بعض الوقت وإن طال[١].

ج- تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في المغرب العربي

حيث تلاحظ أن الجماعات الإرهابية في مقدمتها ما يعرف بتنظيم القاعدة وغيره من تنظيمات إرهابية، قد انتشرت في المغرب العربي ابتداء من ليبيا وحتى المغرب. ويستدل على ذلك الانتشار بدليلين هما: الأول: الشهادة التي أدلى بها الأدميرال جيمس ستار بنديس، (قائد قوات حلف الناتو)، أمام مجلس الشيوخ الأمريكي خلال شهر مارس ٢٠١١م، أكد خلالها وجود مؤشرات استخباراتية على احتمال وجود أو تأثير للقاعدة وحزب الله في المعارضة الليبية [٢].

أما **الدليل الثاني**، فهو ذلك الذي أشار إليه الرئيس التشادي إدريس ديبي)، بأن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي يسهم بقدر كبير فيما يجري في ليبيا[٣].

والأمر الذي لا شك فيه في ضوء هذين الدليلين، أن نشاط تنظيمات الإرهاب قد انتشر في أنحاء المغرب العربي.

د- التهديدات الموجهة لأمن الطاقة

بدأ اهتمام حلف الناتو بهذه القضية خلال قمتي ريجا ٢٠٠٩م، وبوخارست عام ٢٠٠٨م، حيث تضمن البيان الختامي، أن المصالح الأمنية للحلف يمكن أن تتأثر بانقطاع إمدادات الموارد الحيوية، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون بين الناتو و بين المنظمات المعنية للحفاظ على ذلك المورد الحيوي، إن لم يكن حتمية التعاون. وقد أكد الأمين العام للحلف أمام

---

[١] **سلام الكواكبي، الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٤١، عام ٢٠١١م، ص ١١٠، ١١١.**

[٢] **نشر هذا التصريح للقائد/ جيمس ستار يندبس، في صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢ أبريل ٢٠١١م.**

[٣] **نشرت تصريحات الرئيس التشادي في صحيفة الشمس الليبية، ٢٠ أبريل ٢٠١١م.**

البرلمان الأوروبي في مايو ٢٠٠٦م، "إن الناتو سوف يبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة"[١].

وفي ضوء ذلك، فإن الأزمة الليبية وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي لأعضاء الحلف، وتأثير ذلك في أسعار النفط، قد اعتبرت تحديا مباشرا لمصالح دول الحلف، انطلاقا مما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء على صعيد الاحتياجات أو الإنتاج. ويمكن استنتاج أن تهديد تدفق النفط الليبي كان يعد أول اختبار للمخطط الذي سبق أن وضعه الحلف لحماية أمن الطاقة، وأن ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت (١١٠) دولارات للبرميل خلال الأزمة، قد اعتبر تهديدا مباشرا للدول الغربية المستهلكة للنفط الليبي، الأمر الذي يمكن أن يفسر، بأن استدعى ذلك تدخلا من حلف الناتو في تلك الأزمة[٢].

٣- حلف الناتو بين الاعتبارات الخاصة وتوافق العمليات في ليبيا:

يضم الناتو عدد (٢٨) دولة، ، كما ان هناك ٢٠ دولة ترتبط مع الحلف باتفاقيات ثنائية (٢٨+١)، (٧) دول هي أعضاء الحوار المتوسطي، أي أن الحلف يضم أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، الأمر الذي يجعل الحلف من نفسه أنه البديل العملي لهذه المنظمة الأمم المتحدة). ومن ثم فإن هذا الوضع وتلك التركيبة تتيح له التدخل عسكريا خارج نطاق الأمم المتحدة، وإن كانت الأمم المتحدة وقراراتها الأممية هي المحدد لهذا التدخل [٣].

وقد وصف البعض هذا الوضع بالقول: "إن مجلس الأمن ليست لديه قوة عسكرية، إلا أن الناتو وأعضاءه لديهما هذه القوة العسكرية، كما أن طبيعة التدخل في الأزمة الليبية تبدو مغايرة لمهمة الناتو في أفغانستان، والتي كبدته خسائرا بشرية ومادية هائلة. ومن ثم، ربما رأى صانعوا القرار في الحلف أن الطلعات الجوية التي تضطلع بها.

---

[١] **انظر / أشرف محمد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣م: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، (رسالة ماجستير)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ٢٠٠٩م، جامعة القاهرة، ص ١٧٤: ١٧٩.**

[٢] **د. أشرف محمد كشك، حلف الناتو، من "الشراكة الجديدة"، ... ، مرجع سابق، ص٢٤.**

[3] **Dr. Ashraf Kishk, The Istanbul Co-operation Initiative Agreement between NATO and Guf Co-operation Council Countries: obtacles and proposition, Nato Defense College, Rome, 2009, p. 42.**

المطلب الثاني
الدور الأمريكي والأوروبي
في أسقاط النظام الجماهيري في ليبيا

أولا: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة

درجت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، على أن يضطلع حلفاء الولايات المتحدة بدور أكثر بروزا في أية حروب خارجية، كما تعلم أوباما دروسا من حربي أفغانستان والعراق، بأن يكون تأمين المصالح النفطية والأمنية بأقل تكلفة ممكنة. ومن ثم اعتبرت الولايات المتحدة في عهد أوباما، اللاعب الخفي في إدارة الأزمة الليبية [١].

ولا شك أن إسقاط العقيد معمر القذافي، هو انتصار لأمريكا والغرب عموما، لكن هذا الانتصار لا يكتمل إلا بتأمينه عبر تقويض بقايا نظام العقيد معمر القذافي، وتمكين قوى المعارضة من السيطرة على السلطة، والانتقال من حالة الدولة المستقرة القائمة على التمثيل الصحيح والمساءلة. ولذلك تريثت الولايات المتحدة في مسألة الإفراج عن الأصول الليبية المجمدة في الولايات المتحدة، وطالبت هيلاري كلينتون (وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك)، بأعمال اليات الشفافية والمحاسبة.

وقد كان هناك ردود أفعال سلبية رافضة من الجمهور الأمريكي، للمشاركة الأمريكية المحدودة في الحرب الليبية، ولذلك فإن إدارة أوباما سعت إلى إنجاح المرحلة الانتقالية، باعتبار أن ذلك هو النموذج الناجح للتدخل الدولي بعد أخطاء التدخل في أفغانستان والعراق، في ظل إدارات أمريكية سابقة [٢].

ولذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بدعم المجلس الانتقالي في كلمته التي ألقاها في نيويورك خلال اجتماع أصدقاء ليبيا المخصص لدعم المرحلة الانتقالية في ليبيا ما بعد العقيد معمر القذافي. ودعا أوباما، عقب لقائه رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل للمرة الأولى، إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة، داعما في الوقت نفسه تمديد مهمة حلف الناتو في ليبيا، باعتباره الأداة الغربية في السيطرة على الأوضاع في ليبيا وتأمين مصادر النفط [٣].

---

[١] **خالد حنفي علي، المرجع السابق، ص١٤١.**

[٢] **طارق أحمد الضروس، أثر تكنولوجيا المعلومات على إدارة الأزمات السياسية الدولية ...، مرجع سابق، ص ٢٣٣.**

[٣] **المرجع السابق، ص٣٣٤، ٣٣٠.**

واستمر الموقف الأمريكي طوال عهد أوباما حتى نهاية عام ٢٠١٩م، وتولي ترامب، الرئاسة الأمريكية في يناير ٢٠١٩ م على ذات النهج، والذي يتركز المتابعة عن بعد والدفع بالأطراف الأوروبية لتحمل مسئوليات إدارة الأزمة الليبية [١].

وفي هذا السياق، فإن الموقف الأمريكي، كان في إطار العديد من الاعتبارات هي:-

١. الوصول إلى النفط وتأمين مصادره، والتي تضمن لشركات النفط الأمريكية السيطرة على هذه المصادر البترولية في ليبيا. وأكد ذلك مبكرا (جيمس كلابر)، التي أكد من خلالها، تفوق قوات الحلفاء على قوات العقيد معمر القذافي، وحتى لو أدى ذلك إلى تقسيم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم مستقلة أو شبه مستقلة [٢].

٢. عدم الرغبة في خوض حرب جديدة، وهو ما تعبر عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي لا تريد أن تخوض حربا لمصلحة الشركات النفطية، وقد عبر رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال (مولين)، ووزير الدفاع "روبرت جيتس"، في أثناء شهادتهما أمام الكونجرس الأمريكي.

٣. ضرورة رحيل العقيد/ معمر القذافي عبر إسقاطه، الأمر الذي يرتبط بصقور الإدارة الأمريكية أمثال: "سوزان رايس"، و"هيلاري كلينتون"، إذ يؤكد ذلك الموقف الذي مال إليه الرئيس باراك أوباما إلى ضرورة رحيل العقيد معمر القذافي، على الرغم من أن التفويض الدولي لا يشمل تغيير النظام في ليبيا[٣].

وقد تمثلت الاستراتيجية الأمريكية في ضوء ما سبق، في تجنب أي تورط عسكري أمريكي كبير، ودفع حلفائها الأوروبيين لتحمل العبء الأكبر لأي عمل عسكري في ليبيا، مع موافقة جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي على فرض منطقة حظر جوي على ليبيا. وأوضحت إدارة الرئيس أوباما، أنها سوف تتولى القيادة من الخلف، وأن حلف الناتو يجب أن يكون في المقدمة. ولهذا يمكن التأكيد على أن إدارة أوباما اختارت أن تقود العملية العسكرية ضد ليبيا من الحلف وأن تصبح أوروبا ودول حلف الأطلنطي في المقدمة. وتعاونت الولايات

---

[١] **المرجع السابق، ص ٢٣٩: ٢٣٧.**

[٢] **المرجع السابق، ص٢٣٨، ٢٣٩.**

[٣] **جوش روجيه، "كيف تحول أوباما تجاه الحرب بشكل مفاجئ"، مجلة فورين بوليسي الأمريكية، متاح على الرابط:**

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer Motargam/2011/03/28/126/32.html

المتحدة وأوروبا في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٩٧٣)، بعد مرور شهر تقريبا على اعتداءات العقيد/ معمر القذافي على المعارضة الليبية[١].

ويرى البعض أن هذا التدخل الأمريكي المحدود في ليبيا، وفقا للمنظور الليبرالي، من خلال تسويق إدارة الرئيس أوباما، لتدخلها في ليبيا، على أنها داعمة للثورات وللالتزام الأمريكي بدعم الديموقراطية في العالم بهدف الحصول على الدعم الشعبي الداخلي لها. وقد حذر أوباما من حدوث كارثة إنسانية إذا لم يتم التدخل في ليبيا. وعلى الرغم من أن جهود إدارة أوباما في إعطاء تدخلها في ليبيا، وجها إنسانية، إلا أنها لم تفلح. والدليل أن ٢٧٪ فقط من الأمريكيين في استطلاعات الرأي العام الأمريكي، هم فقط من يرفضون العمليات العسكرية في ليبيا وتفضيل الإدارة الأمريكية القيادة بشكل غير مباشر[٢].

وقد أعطت المواجهات العنيفة، الفرصة لتدويل الأزمة الليبية، مما جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تبدأ في مناقشة المسألة الليبية في ٢١ فبراير ٢٠١١م، وتنديدها بانتهاكات حقوق الإنسان، انتهاء بإصدار القرار رقم (١٩٧٣) من مجلس الأمن، الذي ينص على حظر الطيران فوق الأراضي الليبية، وحماية المدنيين الليبيين من عنف الحكومة الليبية، وذلك في ١٧ مارس ٢٠١١م. وقد صدر قرار مجلس الأمن بإجماع الأعضاء الخمس عشرة، القاضي بفرض عقوبات صارمة وقاسية على نظام العقيد/ معمر القذافي، بل وطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، باتخاذ التدابير اللازمة والفورية لمنع التوريد المباشر أو غير المباشر للأسلحة والمواد ذات الصلة بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية إلى ليبيا، أو بيعها لها، أو نقلها إليها. ثم تضمن القرار أيضا ضرورة حماية السكان المدنيين من الهجمات والأعمال التي يشنها نظام القذافي ضد الشعب الليبي، وترتقي إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، وتشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

واستند في ذلك إلى مبدأ حماية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات المساعدة الإنسانية بسرعة دون عراقيل. كما طالب مجلس الأمن الدول الأعضاء من جامعة الدول العربية، بشكل خاص، بأن تتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتنفيذ التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين المعرضين الخطر الهجمات، مثل فرض منطقة حظر الطيران على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي، مع توفير المساعدة

---

[1] **Arron David Miller, "For America, An Arab Winter," "Willson Quartely", Vol. 35, No. 3, Summary 2011, pp. 11-13.**

[2] **"Daniel Byman, "Explaining The Western Response to the Arab Spring, op. cit, pp. 12-14.**

اللازمة لذلك، بما فيها الموافقة على مختلف الطلعات الجوية الضرورية لتأمين الإجراءات العملية للمراقبة من أجل تنفيذ القرار الدولي.[١]

وخلاصة الأمر، أن الولايات المتحدة في عهد إدارة أوباما، اختارت التدخل غير المباشر في الأزمة الليبية، ومارست دورها في مجلس الأمن، وتأثيرها على الجامعة العربية، وأعضائها، والدفع بأوروبا من خلال حلف الناتو للتدخل المباشر في الأزمة.

ثانيا: الموقف الأوروبي، وخصوصية الموقف الفرنسي

الواضح أن الاتحاد الأوروبي، ليس على رأي واحد فيما يتعلق بأغلب الأزمات الإقليمية أو العالمية، فهو يتسم بالتعددية السياسية، على الرغم من التحالف الاقتصادي. فالمستقر عليه أن هناك محور (باريس/ برلين)، يتقارب في أغلب الأزمات، وقد ظهر واضحا جليا إبان أزمة الغزو الأمريكي للعراق، حيث كان هذا المحور رافضا للحرب الأمريكية على العراق، ووقعت أزمة ثقة كبيرة بين أوروبا من خلال هذا المحور، وبين أمريكا. إلا أن هذا المحور لم يكن متحدا إزاء الأزمة الليبية. فقد امتنعت ألمانيا عن التصويت في مجلس الأمن، وظلت خارج هذه الأزمة برمتها. وعلى الرغم من أن ليبيا تزود ألمانيا بحوالي ٩% من احتياجاتها النفطية، إلا أن ألمانيا رفضت التدخل العسكري واعتبرته غير مفيد على خلفية التجربة الأفغانية، وذلك عندما أقرت القوى الغربية توافر نية بخوض حرب خاطفة في أفغانستان، إلا أنها أصبحت مستنقعا وقع فيه الكل، وأصبح مكلفة وطال أمده، بدون أية مبررات.

كما أن ألمانيا تعتبر أن أهداف التدخل في ليبيا غامضة، وأن ما يحدث فيها لا يهدد أمن الدول الغربية. ويدعم الحكومة الألمانية، الشعب الألماني الذي رفض المشاركة في هذه الأزمة. في نفس الوقت فإن الموقف الألماني المتحفظ من الأزمة الليبية، لا يخلو من دافع اقتصادي أيضا، إذ تقود ألمانيا حملة تقشف في أوروبا، ولا ترى أن الوقت مناسبا لصرف أموال أوروبية في عملية عسكرية[٢].

وقد استمر الموقف الأوروبي منقسمة، ويفتقر إلى التناسق والتنسيق، وظلت هذه السمة سائدة إزاء الثورات العربية. فقد دعمت فرنسا نظام بن علي في بداية الثورة التونسية، بينما ظلت الحكومات الأوروبية الأخرى صامتة، وفضلت انتظار نتائج الزخم الثوري للشعب التونسي.

---

[1] **United Nations Response to violence against civilians in Libya sends strong Message, Department of Public Information, 1-3-2011, on: available Website, Nations United**

http://www.un.org/News/press/Docs/2014/sgsm.13425.doc.htm.

[٢] **براد ميكائيل، "أوروبا أمام الثورة الليبية": اتحاد أمام مواقف متضاربة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص ٣-٥.**

ورغم أنه بعد أن انحازت كل الدول الأوروبية إلى الثورة التونسية في نهايتها، إلا أن العلاقات الأوروبية ظلت وهي تتسم بالخلافات الواضحة حول كيفية مواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى أراضيها. أما الأزمة الليبية، تلاحظ أنه في الوقت الذي تحمست فرنسا وبريطانيا للمشاركة بل لقيادة الضربة العسكرية ضد نظام العقيد/ معمر القذافي، رفضت ألمانيا المشاركة في هذه الضربة وفضلت دول أوروبية أخرى الحذر في البداية بسبب علاقاتها الوثيقة بنظام العقيد/ معمر القذافي [١].

وعلى أية حال فإنه يمكن القول بأن فرنسا بقيادة (ساركوزي)، وبريطانيا بقيادة (ديفيد كاميرون)، كانت عاملا حاسما في التدخل الأوروبي الحاسم والسريع في الأزمة الليبية وقد واجه "ساركوزي"، تناقصا حادا في شعبيته قبيل الانتخابات الرئاسية الفرنسية، ورأى أن الحرب على ليبيا قد تساعده على استعادة شعبيته من جديد، (وهو ما لم يحدث بل خرج من الانتخابات ورسب فيها بعد أن قضى مدة واحدة)، بالإضافة إلى أن الحالة الليبية كانت فرصة لكل من فرنسا وبريطانيا، وباقي الدول الأوروبية في المشاركة في قيادة النظام الدولي الجديد الذي يتشكل الآن وطوال فترة الثورات العربية التي لم تهدأ بعد، أي خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٩)[٢].

وكما هو واضح فقد كان حلف الناتو كما سبق شرحه، هو صاحب القرار في التدخل المباشر باسم أوروبا كلها في إدارة الأزمة الليبية والتدخل فيها إلى أن سقط نظام العقيد/ معمر القذافي.

- **أما عن الموقف الفرنسي**، على وجه الخصوص، فإن فرنسا كانت أكثر الرابحين من أوروبا كلها.

فقد اتضح أن فرنسا كانت أكثر الرابحين من دول الاتحاد الأوروبي خاصة والغرب بصفة عامة. حيث كانت أول دولة تعترف بالمجلس الانتقالي، وقد راهن الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) بوضوح على الحملة العسكرية بقيادة حلف الناتو لإسقاط العقيد/ معمر القذافي ونظامه. وعلى الرغم من أن فرنسا كانت قد نفت أن دعم المعركة العسكرية هو من أجل اقتسام كعكة النفط، وإعادة الإعمار التي تقدر بنحو مائة مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، إلا أن (آلان جوبيه)، وزير الخارجية الفرنسي، رأى أنه من المنطقي أن تتمتع الدول التي

---

[١] **محمد مطاوع، "السياسات الأمريكية الأوروبية إزاء ثورات الربيع العربي: ٢٠١١ ٢٠١٣م: الواقع والتفسيرات، مجلة النهضة، المجلد (١٠) العدد ٣، يوليو ٢٠١٤م، ص.٣٣ ،٣٢.**

[٢] **محمد محمد سعيد، التدخل العسكري لأجل الديموقراطية ومشروعيته، في:**

- http:h-araward.com/ar//p=12050.-143

دعمت المعارضين لنظام العقيد معمر القذافي، بأكبر الفرص مقابل إسهامها في انتصار المعارضين وإسقاط القذافي ونظامه.

وفي هذا السياق، تأتي الرسالة التي نشرتها صحيفة ليبراسيون الفرنسية، وتضمنت وعدا من متمردي ليبيا خلال قمة لندن بإعطاء فرنسا ٣٥% من النفط الخام في البلاد، مقابل الدعم العسكري الفرنسي المباشر. وفضلا عن أن سقوط العقيد معمر القذافي يمثل دعما معنويا الساركوزي في الانتخابات التالية، فإن فرنسا كانت حريصة على أن تمر العملية السياسية في ليبيا لمصلحة القوى الليبرالية، التي تدعم مصالحها، خاصة لتعويض التراجع الذي أصاب دورها في منطقة المغرب العربي، وهي منطقة نفوذ فرنسي أصيل[١].

[١] **د. خالد حنفي علي، سقوط "الجماهيرية :"من يحكم ليبيا بعد القذافي"، مرجع سابق، ص ١٤٢،١٤٣.**

المبحث الثاني

المواقف الدولية من التدخل الأجنبي في ليبيا

لقد عرف التدخل الأجنبي في ليبيا تطبيق قرار مجلس الأمن والعديد من التصريحات والمواقف الدولية المتباينة بين مؤيدين ومعارضين ومتحفظين وسوف نقسم هذا المطلب الي الفروع الاتية:

المطلب الاول: موقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن

المطلب الثاني: موقف الدول العربية والغربية

المطلب الأول

موقف الدول الأعضاء الدائمين

في مجلس الأمن

١-الولايات المتحدة الأمريكية:

إذ نددت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون" أعمال العنف التي يمارسها النظام الليبي ضد الشعب ووصف الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" الأحداث على أنها عمل خارج عن الأعراف الدولية، وأن النظام الليبي بقيادة معمر القذافي" فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل، وقد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض حظر الطيران بأكثر من ١٢٠ طائرة من طراز "إف ١٥" و"إف ١٦" في قاعدة "سيغونيلا" بجزيرة صقيلية وطائرات من نوع "ستيلث أو الشبح" وحاملة المروحيات "باتان" فضلا عن مدمرتين هما "باري" وستاوت"، وكلتاهما مجهزتان بصواريخ التوماهوك طراز "بي جي أم ١٠٩"، وسفينتان برمائيتين وثلاث غواصات"[١].

٢- بريطانيا:

وصف وزير الخارجية البريطاني "وليام هيغ" قمع المتظاهرين في ليبيا على أنه عمل غير مقبول، وقامت بريطانيا على هذا الأساس بسحب الحصانة الدبلوماسية من القذافي، وقامت بنشرة ما يقارب ٢٠ طائرة قتال من طراز "تورنيدو"، في القواعد القريبة من ليبيا، كما لها قاعدة عسكرية في مالطا، وتوجد في قبرص ثلاث طائرات رادار "أواكس"، إضافة إلى فرقاطتان هما "ستمينستر وكمبرلاند"، وغواصة[٢].

---

[١] **زردومي علاء الدين، المرجع السابق، ص١٢٨.**

2 Congressional Research Service, Op.cit. 2011. P26.

٣- فرنسا:

كان الحذر هو رد فعل الأولي لفرنسا على إندلاع العنف في ليبيا في الخامس عشر من فبراير ٢٠١١، وعندما سئل «لوران واكيز» من وزارة الخارجية الفرنسية، قال: إن «شغلنا الحقيقي هو ضمان أمن المواطنين الفرنسيين في ليبيا»، وإنه على الرغم من أن عنف الحكومة الليبية «غير مقبول»، فإن فرنسا لن تنخرط في أي عملية تدخل»، وبحلول ١٩ مارس كانت حكومة ساركوزي قد سلكت مسارا مختلفا جذريا: كانت تلك المرة الأولى التي شاركت فيها الدولة في تدخل عسكري ضد نظام القذافي، فقد نشرت فرنسا نحو ٦٠ طائرة، وشاركت ب ٥٦٠٠ طلعة جوية تقريبا (French Defence Ministry 2011)، ويعتبر الوضع الإنساني ومعيار مسؤولية الجماعة موضوعا مناسبا للبدء بإيضاح القرار الفرنسي، ففي ٢٣ فيفري، قال ساركوزي إن القمع «الوحشي والدموي» من قبل حكومة القذافي للمدنيين كان "مقززا للنفس"، وبعد ذلك بثلاثة أيام صنف السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة "جيرار أرو "قمع حكومة القذافي بأنه «وحشي ودموي» ومارست فرنسا ضغطا للتأثير في أعضاء مجلس الأمن الدعم القرار ١٩٧٣، قامت القوات الليبية بقصف ضواحي بنغازي، وهي معقل الثوار، وحذر القذافي الثوار بقوله : "نحن قادمون الليلة...لن تكون هناك رحمة [١] ."

وبعدها قررت فرنسا استخدام القوة، إذ طالب الرئيس السابق ساركوزي بالوقف الفوري لعمليات العنف وتنحي القذافي ورحليه من ليبيا [٢].

٤- الموقف الروسي:

كان الموقف الروسي حيال ثورة ١٧ فبراير الليبية مشككا وممانعا، حيث أكدت روسيا في أكثر من مناسبة معارضتها لأي قرار دولي حول ليبيا، وأعربت عن خشيتها من أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في حرب أهلية وظهور المتطرفين والذي سيؤدي بدوره الى حروب تستمر عقودا كاملة وانتشار العناصر المتطرفة كما جاء على لسان (ميد فيديف) كما حذر الرئيس الحكومة آنذاك (فلادمير بوتين) من أن التدخل الأجنبي في ليبيا سيؤدي إلى ظهور الإسلاميين، وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطية بالمنطقة بما فيها إقليم شمال القوقاز الروسي.

لهذا رفضت روسيا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في ٢٧ فبراير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي، رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به، كما رفضت

---

[1] **Bellamy, Alex J and Paul D Williams 2011, the new politics of protection, international Affairs, 87:4, 825-850.**

[2] **Congressional research service, op, cit, 2011, 26.**

الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها نحو ٤٠دولة، بالإضافة الممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، إلا أنه من ناحية أخرى أعلن الرئيس الروسي، (ديمتري ميدفيدف) أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل ورفضت موسكو استضافة القذافي في روسيا، حال تنحية، كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠، ولم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم ١٩٧٣ كموقف وسط يتضمن دعما غير مباشر للثوار، وعزوفا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة الثوار وحلف الأطلنطي. [١]

وبرغم عدم تأييد روسيا المطلق لنظام القذافي انتقدت التدخل الأجنبي في ليبيا في ٢١ مارس٢٠١١ إذ وصف (فلاديمير بوتين) ذلك التدخل بأنه حملة صليبية، وهو ما دفع الرئيس ميدفيديف على تصحيح التصريح فقط لعدم إثارة حفيظة الغرب، موضحا أن روسيا لا تعارض قرار مجلس الأمن على ليبيا، وفيما رأي بعض المراقبين أن هذا الموقف يعد دليلا دامغا على الخلاف البين في التوجهات بين بوتين وميدفيديف، رأي أخرون "خصوصا المراقبين الروس" أن هذا الخلاف مفتعل ومتفق عليه بين الطرفين ليس لإرضاء الجمهور المحلي الروسي فقط، بل للاقتراب من الغرب في توجهاته أيضا وعدم إثارة غضبته. [٢]

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد، عقب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأن واضح في جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن الوضع في ليبيا لا يزال غامضا، وأعلن الرئيس الروسي أنه بالرغم من نجاحات الثوار وهجومه على طرابلس، فإن أنصار القذافي لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ وبعض القدرات العسكرية، وأنه لا يزال هناك سلطتان في ليبيا وروسيا تعود على التوصل إلى نفقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين.

٥- الموقف الصيني:

صمت المسؤولين الصينيين عن التعليق على ثروات العرب لم يمنعهم من اتخاذ موقف حيال المسألة الليبية، فلقد أجبرت الصين على عدم استخدام حق النقض في مجلس الأمن أثناء التصويت على القرار ١٩٧٣، وفضلت الانضمام إلى روسيا وألمانيا والهند والبرازيل في الامتناع عن التصويت، موقف حاولت من خلاله أن تضمن استمرار العلاقة في النظام الليبي

---

[١] **انظر د/ياسم راشد، المصالح المتضاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٣، ص٣٥,٣٦**

[٢] **الشيخ، إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا، ٢٠١١، ص٥٥.**

في ضل إشارات قوية إلى إمكان صموده لفترة طويلة ولا سيما أن العقيد معمر القذافي فتح أمام الشركات الصينية أبواب الهضبة الإفريقية للاستثمار في قطاعات عديدة.

وحاولت الدول الأسيوية تبرير هذه الخطوة الوسيطة بأنها تأخذ بعين الاعتبار الإنصات جيدا لآراء الدول العربية والإفريقية عند اتخاذ أي قرار أو إجراءات بشأن ليبيا، حسبما أوضحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية (جيانغ يوي) مع الإصرار على تحفظها الشديد على التحرك العسكري في الجماهيرية. لكن الجنوح الصيني نحو معارضة أو منافسة قرارات دولية لم يمنعها من التصويت لمصلحة القرار ١٩٧٠ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، ويحظر تصدير الأسلحة لليبيا ويفرض عقوبات أخرى تستهدف العقيد القذافي وأفراد أسرته. أما الصحف الصينية التي تعكس دائما الموقف الرسمي فقد انتقدت بشدة الغارات التي يشنها حلف الشمال الأطلسي على ليبيا، متهمة الدول التي تدعم الضربات بانتهاك الأحكام الدولية.

كذلك لم تصمت الصين إزاء خطوة بريطانيا إرسال مستشارين عسكريين إلى بنغازي.

والصين خائفة من التغيير لن تتجنب الخوض في علاقات جديدة مع نتائج الثروات إذا اقتضت مصلحتها ذلك [١].

[١] **معمر عطوي، الصين والربيع العربي: سياسة خط الرجعة، أخبار، ٢٠١١، مأخوذ من:**

http://www.alakhbar.com/mode/10818

المطلب الثاني

موقف الدول العربية والغربية

اولاً: موقف الدول العربية

لقد كانت الدول العربية وجامعة الدول العربية من المؤيدين لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، وقد شارك عدد من الدول العربية في إنفاذ الحظر الجوي على ليبيا كقطر والإمارات العربية المتحدة، ولكن مع تطور الأحداث الليبية لقيت بعض الممارسات في ليبيا نوعا من المعارضة من جامعة الدول وذلك في تصريح لأمينها العام، وقد حدد هذه الممارسات في بعض العمليات العسكرية التي يقوم بها الحلف في ليبيا، وذلك دون إتخاد أي موقف رسمي للحد منها، وقد كان موقف الدول المغاربية كغيره من المواقف الدولية[1]، حيث كانت مواقفها كالتالي:

أ- **دول المغرب العربي:**

تشترك تونس مع ليبيا بشريط حدودي ويهمها الاستقرار في ليبيا من منطلقات أمنية أولا، كما أن الوضع الاقتصادي في ليبيا يؤثر في نظيره التونسي، فليبيا تعتبر بوابة للبضائع التونسية التي تدخل بإنسانية إلى البلاد، ومع ذلك فإن تونس لا تؤثر بفعالية في مجريات الأحداث في ليبيا لاعتبارات كثيرة، من بينها انشغالها بالوضع الداخلي الذي ما زال يشهد بعض مظاهر عدم الاستقرار، واستهداف الجماعات الإرهابية لأمن البلاد، والوضع الاقتصادي الصعب.

بالنسبة للجزائر حاولت منذ البداية حل سياسي للأزمة الليبية، من خلال مجموعة من المبادرات التي قامت بها سواء في دعوتها لتشكيل تنسيقية ما بين دول الجوار الليبي لا يجاد حل للأزمة السياسية الليبية، أو حتى من خلال الجهود الفردية التي قامت بها في سبيل إنهاء بعض الصراعات التي نشأت في بعض المناطق الليبية على غرار المعارك التي اندلعت في أوباري ما بين التوبر والطوارق عقب تجدد الاشتباكات المسلحة التي خلفت عشرات القتلى خلال أيام قليلة وقال مصدر حكومي آن ذاك، أن الجزائر دخلت مجددا على خط الأزمة المندلعة بين قبيلتي التوبر والطوارق بالجنوب الغربي لليبيا بهدف إنهاء الحرب الدائرة بين الطرفين، ومن نفهم أن الجزائر تدعم استقرار ليبيا ويعنيها بشكل كبير الوضع الأمني والحدودي بسبب عمليات تسلل عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية، ورغم تحفظات الجزائر

---

١ حسان عامر، الموقف العربي من الأزمة في ليبيا، مأخوذ من: ١٠٨١٨/

http://www.al-alhfa.com/node

على التدخل المصري في ليبيا ودعمها للجنرال «حفتر»، فإنها تبقى قوة غير فاعلة في ليبيا بسبب تركيزها على شؤونها الداخلية[١].

وبخصوص المغرب الذي احتضن اتفاق الصخيرات، فقد لعب دورا مؤثرا في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف، وتمكن من إقناع الفرنسيين من المشاركة في الاتفاق، ويبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دورة بعد اتفاق المخيرات الأخير الذي لم يتم تطبيقه [٢]

- أما بالنسبة لمصر فوازن المجلس الحكم وقتها بين مصالحه مع نظام القذافي ودعم الثورة، خاصة مع وجود آلاف العاملين المصريين في ليبيا، ولذلك أكدا المجلس العسكري على حياد الموقف وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وركز على سلامة رعاياه في ليبيا ومن هنا امتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي وتأخر اعترافها بالمجلس الانتقالي على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد أيدت الميادين مطالب الشعب الليبي وثورته.

ثورة ٣٠ يونيو في مصر والاطاحة بالرئيس محمد مرسي عن الحكم في صيف ٢٠١٣، وظهور اللواء حفتر في المشهد السياسي الليبي باتت مصر تلعب دورا مؤثرا في الأوضاع الداخلية الليبية في خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياسيا وعسكريا، غير أن مصر مع ذلك دعمت رسميا اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للأزمة في ليبيا [٣].

أما السودان الذي أبدى تأييده لسقوط نظام القذافي وكان الرئيس عمر البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه، فإن موقفه من الأزمة يتراوح بين دعم حكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية وبين التراجع خطوة إلى الوراء للعب دور الوساطة بين الطرفين المتخاصمين نتيجة الضغوط المصرية[٤].

---

[١] مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، العلاقات الليبية الجزائرية: ما بعد ١٩ فبراير وأزمة الانقسام السياسي، ٦ يونيو ٢٠١٦، بدون صفحة.

[٢] عباس بوغالم، الملتقى الدولي: «ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل خروج من الأزمة»، جامعة المولى إسماعيل، مكناس المغرب، يونيو ٢٠١٥، ص ١٧٢.

[٣] فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص ١٥.

[٤] بوابة إفريقية الإخبارية، مواقف دول ليبيا: حسابات الحاضر ومواجيس الماضي، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦، مأخوذ من:

http://afrigatenews.net/mode/138721.

ب- دول الخليج:

على الرغم مما شاهدته الفترات الأخيرة للنظام الليبي السابق من أشكال التعاون في العلاقات الليبية الإماراتية أو الليبية القطرية إلا أن هذا لم يسمح بانتهاج مسار سياسي للأزمة الليبية من قبل دول الخليج وهو ما يمكن تفسيره في النقاط التالية:[١]

١. طبيعة الثورة الليبية التي تميزت عن غيرها من الثروات العربية حيث تحولت منذ الحظتها الأولى إلى صراع عسكري غير قابل للحل الوسط.
٢. عدم وجود رصيد إيجابي للنظام الليبي لدى دول المجلس، فالتحسن الملحوظ في العلاقات كما سبق الإشارة إليه لم يته خلافات السعودية مع نظام القذافي في السنوات الأخيرة، والتي كان ابرز معالمها الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز، ومن ثم يمكن القول أنه ليس لدى دول المجلس أي مصلحة في بقاء نظام القذافي، لذلك غير التحرك الخليجي إزاء الثورة منذ اليوم الأول يتضح أن دول المجلس قد تبرأت من القذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها بالنظام الدولي.
٣. التخوف الخليجي من تكرار النموذج العراقي في ليبيا الذي غاب عنه الدور العربي بصفة عامة والخليجي على وجه الخصوص.
٤. التوجه الجديد للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي التي ربما بدأت تشهد دورا متصاعدا وواضحا في تحركاتها الخارجية.

ومن هنا وفرت دول مجلس التعاون الخليجي الغطاء العربي لتدخل قوات الناتو إلى الأراضي الليبية، كما سعت إلى حث الدول العربية على دعم التدخل العسكري في ليبيا.

ج- تركيا:

أبدت تركيا في البداية رفضها لتدخل العسكري الخارجي في ليبيا خلال أحداث الثورة الليبية، ورفضت إقامة مناطق الحظر الطيران، ليتحول الموقف التركي بعد ذلك إلى دعم المجلس الانتقالي، حيث زار أردوغان طرابلس في سبتمبر ٢٠١١، ولاحقا أيدت تركيا دعمها للقوات التي قادت عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية.[٢]

ثانياً: موقف الدول الغربية

١- كندا:

لقد أعربت كندا عن رفضها لمجرى الأحداث في ليبيا إذ شاركت بسبعة طائرات من طراز "سي إف ١٨".

---

[١] **أحمد طاهر، العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي، مجلة رؤية تركية، ربيع ٢٠١٣، بدون صفحة.**

[٢] **فريق الأزمات العربي، المرجع السابق، ص١٦.**

٢- إيطاليا:

تعد إيطاليا المفوض الرسمي للغرب في شأن الأزمة الليبية، لكنها تقف في حيرة من أمرها وتواجه خيرات صعبة، بل مأزقا وعجزا في مواجهة ما يجري في ليبيا، خصوصا في ظل تفاهم الأوضاع الأمنية والسياسية وتداعياتها على صعيد ملفي الإرهاب والهجرة غير الشرعية، في ظل تزايد نشاط تنظيم "داعش" الإرهابي في ليبيا وتهديدات إيطاليا أخيرا.

بدأت أزمة الموقف الإيطالي مع نشوب الثورة ضد الرئيس الليبي السابق معمر بالقذافي، الحليف والصديق المغرب من رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك "سيلفيو برلسكوني"، فقد تمكن من تأمين طائفة واسعة من المصالح السياسية والاقتصادية الإيطاليا في ليبيا، فإيطاليا أرغمت على التدخل في القتال حتى سقط القذافي ونظامه بعد تطبيق معاهدة الصداقة التي وقعت عام ٢٠٠٨ والتي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا، ومن الناحية السياسية عززت التطورات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد موجة "الربيع العربي" نهاية عام ٢٠١٠ والمخاوف الإيطالية بوجود تداعيات سلبية على الأمن القومي الإيطالي وعلى فعالية الدور الإيطالي في المنطق.[١]

عرفت إيطاليا استخدام سبع قواعد جوية في عمليات حلف الأطلسي على ليبيا أهمها صقيلية[٢]

٣- إسبانيا:

كانت إسبانيا من بين الدول التي أعربت عن أسفها الشديد عن الوقائع في ليبيا واستنكارها لها، وقد شاركت في الحملة الدولية ضد ليبيا من خلال تقديمها تسهيلات لقوات الحلف في استخدام الممر البحري مضيق جبل طارق" واختراق إقليمها الجوي، كما قامت بتحضير قاعدة "روتا" التي قرب مضيق جبل طارق للاستخدام ودعم قوات الحلف، إضافة إلى قاعدة المورون" جنوب إشبيلية التي تستخدمها القوات الجوية الإسبانية والأمريكية.

٤- بلجيكا:

أعربت عن استعدادها للمشاركة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، وذلك من خلال استخدام طائرات "إف ١٦ " وسفينة لتفكيك الألغام.

---

[١] **أحمد دياب، خيارات إيطاليا الصعبة في مواجهة الأزمة الليبية، جريدة الحياة، ١٨ ماي ٢٠١٥ ماخوذ من: http://www.alhayat.com/articles/9197628**

[٢] **زردومي علاء الدين، المرجع السابق، ص ١٢٦.**

٥- الدنمارك :

لم يختلف الموقف الدنماركي عن باقي الدول الأوروبية فيما يخص العمليات العسكرية في ليبيا، واقترحت المساهمة بستة طائرات مطاردة من نوع "أف١٦" وطائرة نقل.

٦-النرويج:

لم تختلف النرويج أيضا عن غيرها في مساعدة قوات الحلف في فرض حظر الطيران على ليبيا، إذ قدمت طائرات نقل من طراز "هر كيلوليس"، وأخرى مقاتلة من طراز "أف١٦"[1].

[1] **Philipe Gros, op.cit, p2.**

الخاتمة

من خلال بحثنا السابق نكون قد توصلنا الي عدة نتائج هامة ومنها مايلي:-

ان الجامعة العربية دعت الي وقف اعمال العنف واستخدام القوة ضد المظاهرات السلمية في ليبيا وبعدها تصاعد الامر بتدخل حلف الناتو عسكريا وذلك استنادا الي قرارات الجامعة العربية ثم مجلس الامن ، و ان مجلس الأمن اصدر القرار رقم (١٩٧٣)، الذي يقضي بفرض حظر جوي وتفويض دولي لتنفيذ الحظر ، وهو الأمر الذي جعل للعامل الخارجي دور واضح وملموس في إدارة الشأن الليبي منذ بداية تفجر الأزمة .

أن موقف الجامعة العربية من أحداث ليبيا، كان موقفا غير مسبوق عما سبق أن انتهجته إزاء ثورتي مصر وتونس بانتهاج الحياد السلبي. حيث كان موقف الجامعة العربية هو خروج مفاجئ عن نهجها المألوف، واستثناء في مثل هذه الحالات. فالموقف إزاء ما حدث في ليبيا كان نقطة تحول مهمة، حين اتخذت الجامعة العربية موقفا صريحا رسميا من الأحداث في ليبيا، ينحاز إلى من يسمون ب "الثوار" ضد النظام القائم.

وان حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة إلا في نهاية شهر مارس ٢٠١١م، أي بعد ما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة. حيث أن عددا من أعضاء الحلف الأساسيين، قد بدأوا في شن هجمات جوية على القوات العربية الليبية المسلحة. وعلى الرغم من أن تدخل الناتو في الأزمة الليبية كانت له مرجعية إقليمية الجامعة العربية)، ومرجعية دولية (مجلس الأمن الدولي)

وقد آثار تدخله عددا من الإشكاليات هي: تجاوز حلف الناتو للمهمة المطلوبة منه و عدم تضمين قرارات مجلس الأمن الدولي و وعن التهديدات الناجمة عن تدخل الناتو في ليبيا نجدها

تمثلت في مخاطر الدولة الفاشلة و مخاطر الهجرة غير الشرعية للدول الأوروبية و تزايد نشاط الجماعات الإرهابية في المغرب العربي التهديدات الموجهة لأمن الطاقة.

ونهاية بحثنا نكون قد توصلنا ايضا الي ان كان هناك دور لعبته كلا من فرنسا وايطاليا ومصر والجزائر وتونس لانهاء التدخل الاجنبي في ليبيا واعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية .

المراجع والمصادر

اولا: المراجع العامة والمتخصصة

- أحمد محمد القلعاوي– تأثير العوامل الخارجية في ادارة الازمة الليبية – رسالة ماجستير في العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة بورسعيد– ٢٠١١– ٢٠١٧
- د/ أشرف محمد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام ٢٠٠٣م: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو، (رسالة ماجستير)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ٢٠٠٩م، جامعة القاهرة
- د/بإسم راشد، المصالح المتضارية: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبيلة، ٢٠١٣
- د. خالد حنفي علي، "سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي؟"، السياسة الدولية، عدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١م
- د/ سلام الكواكبي، الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٤١، عام ٢٠١١م
- د/ عمر عاشور، "الدولة الفاشلة في ليبيا"، في: ملحق السياسة الدولية، عدد ١٨٠ (يوليو ٢٠١١م)،
- د/ محمد السنوسي الداودي، "تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا"، السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، عدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤م
- د/ محمد بدر زايد، "الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، عدد ١٨٧ (يناير ٢٠١٢م)،

- د/ محمد قدري سعيد، الثورة الليبية: نهاية البداية، الأهرام، ٢٣ أغسطس، ٢٠١١م.
- د/محمد مطاوع، "السياسات الأمريكية الأوروبية إزاء ثورات الربيع العربي: ٢٠١١ ٢٠١٣م: الواقع والتفسيرات، مجلة النهضة، المجلد (١٠) العدد ٣، يوليو ٢٠١٤م.

ثانيا: المراجع الاجنبية

- Rolf Schwarz, Preventing State Failure: A proposed Agenda for (1) Nato, in: Complex operations: Nato at War & on Margins of War, Christopher M. (Editor), Nato defense College, Rome, March 29, 2011.
- NATO in Libya: The Alliance between Emergency Help and Nation Building, Nato Defense College, Rome, March 29, 2011
- Dr. Ashraf Kishk, The Istanbul Co-operation Initiative Agreement between NATO and Guf Co-operation Council Countries: obtacles and proposition, Nato Defense College, Rome, 2009.
- Congressional Research Service, Op.cit. 2011.
- Bellamy, Alex J and Paul D Williams 2011, the new politics of protection, international Affairs.
- Arron David Miller, "For America, An Arab Winter," "Willson Quartely", Vol. 35, No. 3, Summary 2011
- Daniel Byman, "Explaining The Western Response to the Arab Spring, op. cit.
- Michael W. Doyle, The Folly of Protection, Foreign Affairs, March 20, 2011.
- Paul Rogers, Libya's War, History's Shadow, open Democracy, 24 March 2011.

ثالثا: المقالات والمواقع الالكترونية

- أحمد طاهر، العلاقات الخليجية الليبية ما بعد القذافي، مجلة رؤية تركية، ربيع ٢٠١٣
- براد ميكائيل، "أوروبا أمام الثورة الليبية": اتحاد أمام مواقف متضاربة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢
- تصريح للقائد/ جيمس ستار يندبس، في صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢ أبريل ٢٠١١م.
- نشرت تصريحات الرئيس التشادي في صحيفة الشمس الليبية، ٢٠ أبريل ٢٠١١م.
- نصوص القرارات الثلاثة على موقع منظمة الأمم المتحدة على الرابط التالي:

http://www.un.org/en

- موقع الجامعة العربية على الرابط

http://www.arableagueonline.org

- جوش روجيه، "كيف تحول أوباما تجاه الحرب بشكل مفاجئ"، مجلة فورين بوليسي الأمريكية، متاح على الرابط:

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer Motargam/2011/03/28/126/32.html

- معمر عطوي، الصين والربيع العربي: سياسة خط الرجعة، أخبار، ٢٠١١، مأخوذ من:

http://www.alakhbar.com/mode/10818

- حسان عامر، الموقف العربي من الأزمة في ليبيا، مأخوذ من: ١٠٨١٨/

http://www.al-alhfa.com/node

-United Nations Response to violence against civilians in Libya sends strong Message, Department of Public Information, 1-3-2011, on: available Website, Nations United

http://www.un.org/News/press/Docs/2014/sgsm.13425.doc.htm.